ينبغي ان يكون هذه المبالغة فرضا في الغسل بناء على استلزام الدليل
الذي ذكره الشارح بعيد هذا اول بيان فرائض الغسل
بينها وبين ما بعدها حيث قال ولنا ان الفرض ما فرض من وجه
خارج من وجه الى قوله لان الكل لا ثبت الا بصيغة الطلب ويقتضي
كون غسل كل ما يمكن والكمال في الغسل انما يتحقق في مبالغة ما
فيلزم بطلان صلوة من بقي على اعلى ظاهر بدنه ولم يبالغ
فيها وايضا يلزم ان يكون فرض الغسل اربعة اثلاثا مع ان المذكور
في جميع المعتبرات الثلث فقط فلتامل بغرفة واحدة وهي
بفتح الفاء في اللغة اخذ الماء باليد مرة واحدة وبالضم اسم للمفعول
من لانه اسم لما يغترف لا لشيء غرف كذا في الشروح وحمل المفعول
فتقيد بالواحدة تحمل اما على التاكيد او التاكيد وتخليل
اللحية وهو لغة ادخال الشيء في الخلل الذي هو الفرجة
بين الشيئين والجمع خلال كجبل وجبال لذا في الصحاح وكيفيته على
وجه السنة ان يدخل اصابع اليدين فرجة الحاجبين بين شواتها على
اسفل الى فوق بحيث يكون ظهر كف اليد في الخارج محاذيا ظهرها الى
المتوضي والاصابع بالجر عطف على اللحية اي تخليل اصابع
اليدين والرجلين بعد وصول الماء الى اثنائها اذا لم يصل
بان كانت منضمة يكون واجبا وكيفية التخليل في اليدان تشبك

بينهما

Copyright © King Saud University

بينهما وفي الرجل ان تخلل بخنصر يده اليسرى فيبدا بخنصر رجله اليمنى
كذا في الكفاية قوله وتثليث الغسل وهذا لا يكون مشروعا الا في
الاعضاء المغسولة كما اشار اليه بما قبله فقيل
الاول فرض والثاني سنة والثالث السنة اكمالا للسنة وقيل
الثاني والثالث سنة وقيل الثاني والثالث نفل وقيل على العكس
وقيل الثلث يقع فرضا كما طالة الركوع والسجود في
الزيلعي ان عليا توضا آه ولان التكرار في الغسل
لاجل المبالغة في التنظيف والاصل ذكر بالمعنى فلا يفيد التكرار
فصار كالخف والجبيرة والاذنين اي مسح الاذنين
لانه معطوف على الرأس حتى كيفية مسح الرأس والاذنين بناء
واحد ان يضع كفيه اصابعه على مقدم رأسه يمدهما الى قفاه على
وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه بباطن سبابتيه وابهاميه
اما مستعملة بهذا المعنى الاستيعاب عام واحد لا يكون الا بهذا
الطريق وما قال بعضهم من انه مجاز في كثير تحرز عن الاستعمال لا يفيد
اذ لا بد من الوضع والمد فان كان مستعملا بالوضع فكذا بالثاني
فلا يفيد شيئا فيبين كذا في تبيين الحقايق فان يجد بلا ماء يمسح
الاذنين سنة عندنا على ما ليس ما الرأس حتى لا يتيمم لاجلهما وفيه